غالبيتهم تأتي من دولتي ليبيريا وساحل العاج

الخبس

الماجرون الأقارقة يشيون في الذرب بين أسيوجين و 1 ا حاما

الرباط – دلتا العطاونة

ليبيريا وساحل العاج.

الهجرات.

السفر الى اسبانيا لكنهم اصطدموا بواقع الحواجز

والموانع الكثيرة التي منعتهم من تحقيق حلمهم في

الهجرة ليختاروا البقاء في المغرب.

كشفت دراسة حديثة، تم عرضها بالرباط، أن المهاجرين الأفارقة في المغرب والقادمين من دول جنوب الصحراء يقيمون في المغرب بطريقة غير شرعية بين أسبوعين و11 سنة، ويأتى هؤلاء غالبا من دولتي وأوضحت الدراسة التي أنجزها مجلس الجالية المغربية بالخارج مع معهد البحث في السياسات العمومية «IPPR»، بالتعاون مع الأرضية من أجل التعاون الدولى حول المهاجرين غير القانونيين «PICUM» ، وتم تقديمها أمس بالرباط، خلال ندوة حول موضوع: «المهاجرون في وضعية غير قانونية بِالمغربِ: بِينِ القوانينِ والعدالةِ»، أن المغربِ انتقل في العشرية الأخيرة من أرض للهجرة إلى أرض للعبور من أجل الهجرة، ثم أصبح حاليا أرضا لاستقبال وجاء في الدراسة التي أنجزت لحوالي 50 مشاركا من المهاجرين الأفارقة، أن أصغرهم يبلغ من العمر 16 سنة وأكبرهم يبلغ 50 سنة، كما أن متوسط عمر العينة من المهاجرين هو 31 عاما قدموا الى المغرب من أجل

وأشارت الدراسة إلى أن العينة التي أجروا عليها الدراسة تضم 12 امرأة. وهن أكثر عرضة للعنف، حيث واجهت الأكاديميين صعوبة في العثور على نساء مهاجرات في أوضاع غير منتظمة، وذلك يرجع إلى حقيقة أن العديد من النساء ينخرطن في أعمال مثل الواجبات المنزلية التي هي أقل وضوحاً. من جهتها، كشفت الدراسة أن المستوى التعليمي لأغلبية المهاجرين المتعلمين يصل إلى المرحلة الثانوية، وهناك ثلاثة مهاجرين من بين 50 مشاركا في الدراسة، لديهم مستوى جامعي. بينما 26 مهاجرا افريقيا أتموا تعليمهم الابتدائي، و 7 مهاجرين حصلوا على الثاونية العامة.

وأبرز هؤلاء، دائما حسب الدراسة، أنهم كثيراً ما يحرمون من إتمام مستوى معين من التعليم والوصول إلى التعليم العالى لأسباب مثل الفقر أو الالتزامات العائلية، كما أنه ليس هناك فرق كبير بين التعليم للرجال والنساء وسط العينة التي شملتها الدراسة. وفي ما يخص الحياة العائلية، فأغلب المهاجرين الأفارقة في المغرب لا يرغبون في الاستقرار وتأسيس عائلة، وهذا يرجع ربما لعدم الاستقرار، كما أن بخصوص الهجرة، وتغييرا في بنياتها المتعلقة معظم المهاجرين غير الشرعيين لا يتوفرون على بالاستقبال، وأن يندرج ضمن ورش الإصلاحات في معلومات كافية حول الرحلة التي يقومون بها عبر محال حقوق الإنسان، وفقا للدستور الجديد. دول الصحراء الى المغرب، ويحصلون فقط على بعض واقترح هؤلاء القيام بجرد لواقع هذه الوضعية،

المعلومات القليلة من بعض الأصدقاء والأقارب.



إلى ذلك، كشف المشاركون من أكاديميين وخيراء في

اللقاء أن المعطى الجديد الذي تعرفه دول الجنوب

الأخرى، يتطلب تفكيرا هادئا حول سياسات الدولة

وتحسيس الفاعلين المعنيين، وتبادل التجارب

حول مختلف الرهانات التي تواجه المهاجرين غير القانونيين من أجل الوصول إلى وضع قانوني، وظروف عمل عادلة ومنصفة، ورعاية صحية، وتعليم. إلى ذلك استندت أشغال هذا اللقاء إلى نتائج دراسة حول «المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في وضعية غير قانونية بالمغرب، التي أنجزها معهد البحث في

السياسات العمومية بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج.